

Distr.: Limited
11 March 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الثانية والخمسون

فيينا، ١١-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ١٣ (ب) من جدول الأعمال

مناقشات المائدة المستديرة في الجزء الرفيع المستوى:

تعزيز التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

باعتماد المسؤولية المشتركة أساسا لاتباع نهج متكامل

وشامل ومتوازن ومستدام في مكافحة المخدرات

من خلال السياسات الداخلية والدولية

نتائج مناقشات المائدة المستديرة بشأن تعزيز التعاون الدولي

على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية باعتماد المسؤولية المشتركة

أساسا لاتباع نهج متكامل وشامل ومتوازن ومستدام في مكافحة

المخدرات من خلال السياسات الداخلية والدولية، قدّمها رئيس المائدة

المستديرة، علي أشقر سلطانيه (جمهورية إيران الإسلامية)

في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩، قدّم رئيس المائدة المستديرة، علي أشقر سلطانيه

(جمهورية إيران الإسلامية)، نتائج مناقشات المائدة المستديرة بشأن تعزيز التعاون الدولي على

مكافحة مشكلة المخدرات العالمية باعتماد المسؤولية المشتركة أساسا لاتباع نهج متكامل

وشامل ومتوازن ومستدام في مكافحة المخدرات من خلال السياسات الداخلية والدولية.

وكانت النتائج على النحو التالي:



١- من بين العديد من النقاط الهامة الواردة في البيانات والتعليقات الشاملة المقدّمة خلال مناقشات المائدة المستديرة، يبدو أن هناك توافقاً واسعاً في الآراء حول النقاط التالية. وقد جُسد العديد من هذه النقاط بالفعل في الإعلان السياسي وخطة العمل.

٢- تعد البلدان المنتجة وبلدان العبور وبلدان المقصد كلها حلقات في سلسلة. وينبغي أن يعمل الجميع معاً من أجل تحقيق نتائج. وينبغي أن توضع أدوات للتخطيط المشترك، كما ينبغي أن توضع خرائط طريق متعددة التخصصات للتعامل بروح من التعاون مع سلاسل محددة للتجار بالمخدرات. وهذه الجهود لا ينبغي تسييسها ولا ينبغي أن تكون ذات طابع قسري؛ بل ينبغي أن تكون مشاريع تعاونية حقا، وأن يُضطلع بها انطلاقاً من شعور بالاهتمام المشترك والمسؤولية المشتركة.

٣- على الصعيد الإقليمي، ينبغي وضع برامج مشتركة من أجل إيجاد "مناطق خالية من المخدرات". وفي حين أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه في المدى القصير، يمكن تحقيق مصالح بعيدة المدى من خلال إبداء إرادة وتصميم سياسيين جماعيين. وينبغي تمكين المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لكي تساعد على تعزيز هذه البرامج الإقليمية لمكافحة المخدرات، وخاصة في المناطق الهشة حيث تكون الدول غير مهيأة بصورة كافية لمواجهة مشكلة المخدرات غير المشروعة بشكل مستقل. ونظراً لأن سلاسل الاتجار بالمخدرات تتجاوز الحدود الإقليمية، فلا يمكن أن يكون هناك بديل عن الجهود العالمية.

٤- ينبغي كذلك تعزيز التعاون الأقليمي لأن أنشطة مهربي المخدرات لا تنحصر داخل حدود بلد أو منطقة بعينها. وعلى الرغم من وضع صكوك دولية، لا تزال هناك عوائق خطيرة أمام التعاون الدولي، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات. ومع أنه أُجري عدد كبير من عمليات التسليم، لا تزال ثمة مشاكل في هذا المجال، منها أن الكثير من الاتفاقات الثنائية تجاوزها الزمن. وهناك حاجة إلى مواءمة التشريعات، وهي مواءمة يجب تعزيزها من خلال جهود تعاونية إقليمية. ولا بد من استبانة الحواجز الدائمة أمام التعاون الدولي والتغلب عليها.

٥- لا يزال غسل الأموال مجالا يتطلب القيام بالمزيد، على الرغم من الجهود الرائعة التي بُذلت حتى الآن. وفي هذا الصدد، لا غنى عن التعاون الدولي، وذلك لأن التدفّقات المالية اليوم قد تعولت حقاً. وينبغي أن تبسّط آليات إعادة توجيه الأموال التي تضبط إلى الجهود التي تُبذل لمكافحة المخدرات. ومن شأن ذلك أن يتيح موارد تشتد الحاجة إليها في وقت يكتنفه عدم اليقين الاقتصادي على الصعيد الدولي.

٦- من شأن جمع البيانات الموثوق بها أن ييسر اتخاذ تدابير التصدي الفعّالة. وعلى الصعيد العالمي، هناك كم زاحر من الخبرة يمكن تقاسمها في مجال مكافحة المخدرات. ومن المهم إقامة صلات بين الدول الأعضاء والأوساط العلمية والأكاديمية من أجل إيجاد أساس سليم لهذه السياسة. وينبغي تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية بين أجهزة إنفاذ القانون الوطنية. ويجب إجراء تقييمات واضحة لخطر المخدرات ومواطن الضعف الكامنة في هذا المجال على الصعيدين الوطني والدولي. كما يمكن إنشاء نظم إنذار مبكر لكشف أخطار المخدرات والتنبؤ بالتطورات المقبلة. ولا بد من توحيد القنوات التي تتدفق من خلالها المعلومات العالمية عن المخدرات.

٧- تتطلب معالجة هذه المسائل إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، تشمل على وجه الخصوص صانعي السلائف الكيميائية. وينبغي وضع مدونة قواعد سلوك دولية لصانعي السلائف. وهناك حاجة إلى نظم معلومات متطورة لرصد تصدير السلائف وإعادة تصديرها. كما يمكن لجهود تنظيم التجارة العابرة للحدود الوطنية، مثل مراقبة الحاويات، أن تؤتي ثمارها في جهودنا الجماعية لمكافحة المخدرات غير المشروعة.

٨- المخدرات غير المشروعة تؤجج عدم الاستقرار السياسي والضرر البيئي وتناول المخدرات محلياً في البلدان المنتجة. وإضافة إلى أن هذه المشاكل تتيح فرصة للتحلي بشعور بالمسؤولية المشتركة، فإنها تولّد حافزاً قوياً لدى البلدان المنتجة للتصدي لمشكلة المخدرات. وفي الوقت نفسه، قد تقتضي المشاركة في الجهود الدولية لمكافحة المخدرات من البلدان النامية تكاليف كبيرة؛ ولأن معظم البلدان المنتجة هي بلدان فقيرة، فإنها لا تزال في حاجة إلى الدعم الدولي. والوصول إلى الأسواق يمكن أن يوفر أساساً

للتنمية الاقتصادية لتلك البلدان، ومن ثمّ يمكنها من التغلب على أوجه الضعف الرئيسية التي يستغلها المتحرون بالمخدرات.

٩- لا يكفي خفض المساحات التي تُزرع فيها محاصيل المخدرات غير المشروعة، بل هناك حاجة إلى القيام بعمل في مجالات غسل الأموال ومراقبة السلاسل والتنمية البديلة، ووضع نهج استراتيجي للوصول إلى السوق. وقد تكون زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة مثل شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون مركزة في مساحة صغيرة جدا. ولذلك لا تكفي جهود الإبادة وحدها لمعالجة هذه المشكلة؛ بل لا بدّ من استبانة بدائل حقيقية ومستدامة، في إطار "التنمية البديلة الوقائية"، لصالح الأشخاص الذين يزرعون محاصيل المخدرات غير المشروعة والأشخاص المعرضين لخطر تعاطي المخدرات غير المشروعة.

١٠- اتباع نهج ترمي إلى التصدي للجرمة المنظّمة، مثل التدابير الرامية إلى التصدي للاتجار بالأسلحة الصغيرة، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على حالة الاتجار بالمخدرات. ومن خلال التعامل مع عوامل عدم الاستقرار، ستُفوّض البيئة التي تجرّي فيها زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة. والفساد عامل كبير يسبّب جميع أشكال التهريب، ولذلك فإن مواجهة الفساد ستكون لها آثار تتجاوز كثيرا مسألة المخدرات غير المشروعة. وينبغي أن يُصدّق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(١) على نطاق أوسع وأن تُطبّق بحزم.

١١- تعاني بلدان العبور من مجموعة من المشاكل على غرار ما تُعاني منه البلدان المنتجة. أما في بلدان العبور، فيمكن أن يؤدي الاتجار بالمخدرات إلى تقويض التنمية، كما أن هذه البلدان يمكن أن تصبح عرضة للتحويل إلى بلدان منتجة ومستهلكة. ويمكن أن يُزاح المزارعون لإفساح المجال لزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة. كما يمكن أن يستخدم الأطفال لنقل المخدرات. كذلك يهدّد الخطر الأمن العام والصحة العمومية والنمو الاقتصادي. والمناطق التي لا وجود فيها للدولة تتعرض للخطر في كل

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

مكان. ولذا فإن القيام بأعمال وقائية للتصدي لهذه الأخطار أمر بالغ الأهمية.

١٢- تحتاج بلدان العبور إلى المساعدة في مراقبة الحدود. ومن الضروري تبادل المعلومات الاستخباراتية لوقف تدفق المخدرات غير المشروعة على الصعيد الدولي. ويمكن أن يضطلع ضباط الاتصال على الحدود بدور مفيد في هذا الصدد. ولا بد من معالجة مشكلة كيفية التعامل مع ناقلي المخدرات من الأفراد ("البغال")، فأعدادهم الهائلة تشكّل تحدياً لدول العبور النامية التي تكافح للحفاظ على معايير حقوق الإنسان في سجون مكتظة.

١٣- لا ينبغي تجاهل خفض الطلب، باعتباره مسألة من مسائل الصحة العمومية. وينبغي تبادل الخبرات في مجال العلاج وإعادة التأهيل.

١٤- ينبغي تعزيز التعاون على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في إطار جهودنا الجماعية للتصدي للمخدرات.

١٥- طلبت المنظمات غير الحكومية المشاركة في مناقشات المائدة المستديرة مزيداً من الفرص لتعزيز إسهامها في قضية التعاون الدولي المشتركة.